

النمروش خصم جديد لميليشيات طرابلس بعد باشاغا

لقتتل بعدها اشتباكات بين الطرفين داخل منطقة تاجوراء الواقعة بالضاحية الشرقية لطرابلس.

ومع عودة المفاوضات السياسية التي من المقرر أن تسدد الترتيبات السياسية للمرحلة المقبلة في ليبيا يحتم الصراع في مواقع القرار وبين القيادات العسكرية غربي البلاد، وذلك بعد نشوب خلافات قوية بين مسؤولين من حكومة الوفاق.

ولا يستبعد مراقبون أن يشهد الوضع في طرابلس المزيد من الاحتقان والافتقار داخل ميليشيات حكومة الوفاق تغذيه الانقسامات بين المسؤولين داخلها الذين يسعون إلى تولد مناصب كبرى تخول لهم إظهار ولاء لتركيا والظهور كبدلاء للأطراف الموجودة في الساحة في الوقت الراهن على غرار فتحى باشاغا وفايز السراج.

النمروش أمر بحل كتيبتي «الضمان» و«أسود تاجوراء» على خلفية اشتباكات اندلعت بين الطرفين الجمعة شرق طرابلس

ويثير التزام باشاغا الصمت على الاشتباكات التي دارت في طرابلس تساؤلات بشأن دوافع ذلك، خاصة أن الرجل الذي دخل في وقت سابق في مواجهة مع ميليشيات طرابلس يدرك وجود خلافات بين «مسؤولي الوفاق» وقياداتها العسكرية.

ويرجع مراقبون محاولة النمروش المجاهرة بعدائه لميليشيات طرابلس من خلال ردها إلى محاولة كسب رضا مصراة أولا والتوقيع بشكل صحيح في المرحلة المقبلة، حيث يجري الحديث عن ضرورة تفكيك هذه الميليشيات كشرط أساسي للتوصل إلى تسوية لازمة.

وكان باشاغا قد احتسب في وقت سابق بميليشيات مصراة، التي تعد أكثر من 17 ألف مسلح متدربين تدريبا جيدا، في مواجهة ميليشيات طرابلس لاسيما عند بروز خلافاته مع السراج إلى العلن، وهو ما يثير تساؤلات بشأن السند الذي سيخذه النمروش في حال دخوله في مواجهة مع ميليشيات طرابلس.

وتتقسم قيادات ومسؤولي حكومة الوفاق حول حالات الحوار السياسي الذي عاد إلى الواجهة بعد إعلان وقف إطلاق النار من أجل التوصل إلى حل سياسي وترتيبات للمرحلة المقبلة تنهي حالة الفوضى التي تغرق فيها ليبيا منذ سنوات.

ومن جهة أخرى، كانت مصارع قد أكدت في وقت سابق وجود صراع بين النمروش وأمر المنطقة العسكرية الغربية وغرفة العمليات المشتركة التابعة لحكومة الوفاق أسامة الجويلي.

طرابلس - كشفت اشتباكات دارت رحاها فجر الجمعة بين ميليشيات تابعة لحكومة الوفاق الليبية التي يسيطر عليها الإسلاميون عن نوابا لوزير الدفاع صلاح الدين النمروش، المعين حديثا، لتثبيت نفسه كرجل قوي غرب البلاد وسط تنافس محتدم داخل «معسكر الوفاق».

ويثير توقيت الاشتباكات وخروج النمروش لوحده دون سواه من مسؤولي حكومة الوفاق وفي مقدمتهم وزير الداخلية فتحى باشاغا، بقرارات رادعة للمجموعات التي تقاوتت تساؤلات بشأن إمكانية أن يكون الرجل قد يجهز ليحل محل باشاغا كعدو لميليشيات طرابلس وفي أول ردود الفعل حول هذه الاشتباكات، أمر النمروش بحل الكتيبتين «الضمان» و«أسود تاجوراء» وإحالة قائدهما إلى المدعي العسكري في طرابلس للتحقيق معهم.

وتؤكد أوامر النمروش القاضي باستخدام القوة مع الكتيبتين في حال عدم وقف إطلاق النار بين الطرفين التخمينات القائلة بأن النمروش يجهز للمجاهرة بعدائه لميليشيات طرابلس التي تكن عداء لميليشيات مصراة التي لها ثقل عسكري كبير.

وفي رد على قرارات النمروش، قالت ميليشيا «الضمان» بقيادة علي دريدر، إنها تمتثل لقرار وقف إطلاق النار أمام ميليشيا «أسود تاجوراء»، منجاة استدعاء قيادتها إلى التحقيق وفقا لقرار صلاح النمروش.

وقالت ميليشيات «الضمان» في بيان مقتضب الجمعة «إننا لم ولن نبادر بالهجوم وللعلم بأنه تم الاعتداء والهجوم علينا، مما يمنحنا الحق في الدفاع عن أنفسنا إذا هاجمنا الطرف الآخر».

واندلعت الاشتباكات بين الكتيبتين فجر الجمعة حيث رجحت مصادر سقوط قتيلين لحالها.

وأشارت هذه المصادر وشهود عيان إلى استخدام المسلحين للدبابات والأسلحة الثقيلة في الاشتباكات التي تأتي في وقت تعددت فيه الخلافات التي تشق طريق معسكر الإسلاميين في الغرب الليبي.

ويضيف «واشنطن ترى أن حماية تونس من حماية مصالحها في المنطقة، حيث تريد أن تكون تونس في صفها وليس في صف روسيا أو الصين».

ولما يدعم التقارب التونسي الأميركي هو أن تونس كانت بعيدة دائما عن دائرة التأثير الروسي القوي.

ويلاحظ عبدالكبير أن «إصرار أميركا على تعزيز تواجدتها نحو المغرب العربي، هو يهدف تأمين مصالحها في هذه المنطقة»، ويرأيه «من شأن تزايد الدور الأميركي أن يؤثر على القرار السياسي التونسي في ما يخص العديد من الملفات مستقبلا».

ويلاحظ عبدالكبير أن «إصرار أميركا على تعزيز تواجدتها نحو المغرب العربي، هو يهدف تأمين مصالحها في هذه المنطقة»، ويرأيه «من شأن تزايد الدور الأميركي أن يؤثر على القرار السياسي التونسي في ما يخص العديد من الملفات مستقبلا».

ويلاحظ عبدالكبير أن «إصرار أميركا على تعزيز تواجدتها نحو المغرب العربي، هو يهدف تأمين مصالحها في هذه المنطقة»، ويرأيه «من شأن تزايد الدور الأميركي أن يؤثر على القرار السياسي التونسي في ما يخص العديد من الملفات مستقبلا».

ويلاحظ عبدالكبير أن «إصرار أميركا على تعزيز تواجدتها نحو المغرب العربي، هو يهدف تأمين مصالحها في هذه المنطقة»، ويرأيه «من شأن تزايد الدور الأميركي أن يؤثر على القرار السياسي التونسي في ما يخص العديد من الملفات مستقبلا».

تنسيق أممي يمهد لدور أميركي أكبر في تونس

واشنطن تجدد التزامها بدعم سلامة الحدود التونسية



نحو تعزيز الشراكة بين واشنطن وتونس

تونس في ظل تنامي الدور الروسي الذي بات طرفا قويا في المعادلة الليبية. ويؤكد المتابعون على أهمية الدور التونسي في الملف الليبي لما تجمعهما بلبيبا من حدود وعلاقات ثنائية قوية وتاريخية. وهي برأيهم محطة مركزية في الاستراتيجية الأميركية بشأن ليبيا.

وبين مصطفى عبدالكبير رئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان في حديثه لـ «العرب» أن واشنطن ترى في تونس خلفية للتحرك الإنساني واليدائي في حال زادت حدة الصراع بين الفراق الليبيين ولم تؤت الحلول السياسية كلها.

ويضيف «واشنطن ترى أن حماية تونس من أهداف المعلنة من هذا التعاون لا تتخطى حدود التدريب والاستفادة من القدرات العسكرية لقوة كالأليات المحسنة وأنه لن يؤثر على سيادتها الوطنية أو استقلالية القرار الوطني، يرى خبراء أن أهداف واشنطن من هذا التعاون يتجاوز مد يد المساعدة الأمنية، إلى الرغبة في تقوية حضورها في شمال أفريقيا في ظل منافسة قوى إقليمية مثل روسيا وتركيا والصين على إيجاد موطئ قدم أكبر من بوابة الحرب على الإرهاب ولجم التوترات السياسية في ليبيا. ويرى الخبراء أن واشنطن تريد تثبيت نفوذها في ليبيا من بوابة

على مدار السنوات الأخيرة عززت تونس من تحصيناتها على الحدود الشرقية المشتركة مع ليبيا بعد سائر ترابي وخندق مائي بهدف الحد من أنشطة التهريب ومخاطر تسريب الأسلحة.

وفيما يصف هشام العجوني، القيادي في التيار الديمقراطي، في حديثه لـ «العرب» أن التنسيق الأمني بين البلدين «خطوة طبيعية حيث يشمل تبادل المعلومات في ما يخص تحركات الجماعات الإرهابية»، إلا أنه يقر

بمساعي القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة على «تعزيز نفوذها بجميع المناطق الاستراتيجية في العالم من بينها تونس».

ويتابع «القوى الدولية تريد أن يكون لها حلفاء في جميع المناطق الاستراتيجية»، ويعتقد العجوني أن هذا التنسيق الأمني يمهد لدور أميركي أكبر في الفترة المقبلة.

ومن جهته، يشير مختار بن نصر، الرئيس السابق للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لـ «العرب» إلى أن «التعاون الأمني بين تونس وواشنطن منذ فترة طويلة ويشمل الدعم في المنطقة الحدودية العازلة سواء من خلال المد

وعلى مدار السنوات الأخيرة عززت تونس من تحصيناتها على الحدود الشرقية المشتركة مع ليبيا بعد سائر ترابي وخندق مائي بهدف الحد من أنشطة التهريب ومخاطر تسريب الأسلحة.

وفيما يصف هشام العجوني، القيادي في التيار الديمقراطي، في حديثه لـ «العرب» أن التنسيق الأمني بين البلدين «خطوة طبيعية حيث يشمل تبادل المعلومات في ما يخص تحركات الجماعات الإرهابية»، إلا أنه يقر

بمساعي القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة على «تعزيز نفوذها بجميع المناطق الاستراتيجية في العالم من بينها تونس».

ويتابع «القوى الدولية تريد أن يكون لها حلفاء في جميع المناطق الاستراتيجية»، ويعتقد العجوني أن هذا التنسيق الأمني يمهد لدور أميركي أكبر في الفترة المقبلة.

ومن جهته، يشير مختار بن نصر، الرئيس السابق للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لـ «العرب» إلى أن «التعاون الأمني بين تونس وواشنطن منذ فترة طويلة ويشمل الدعم في المنطقة الحدودية العازلة سواء من خلال المد

التوتر يتصاعد بين السلطة الجزائرية وأكبر الأحزاب العلمانية

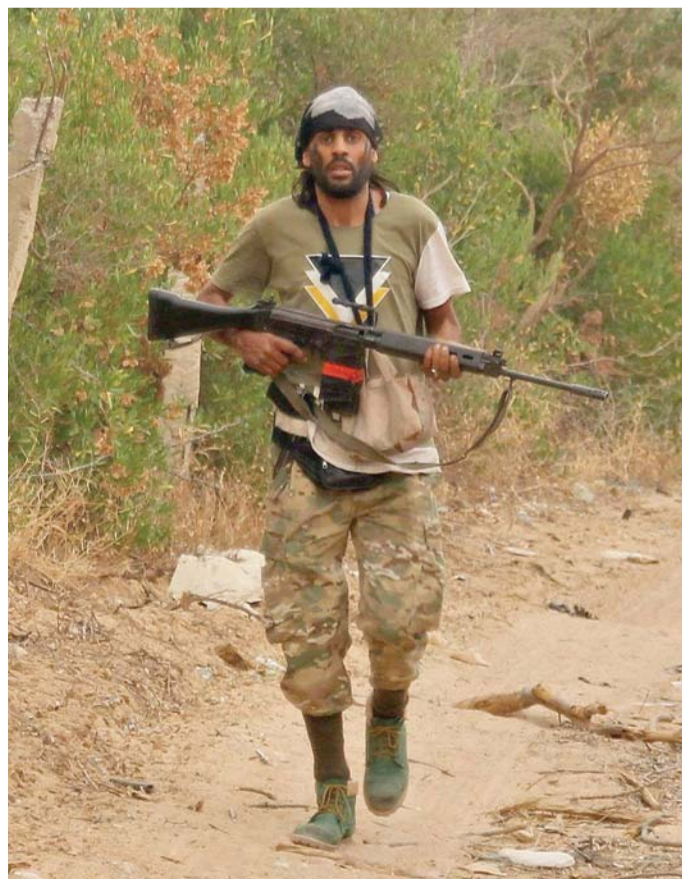
صابر بلدي

الجزائر - توترت العلاقة بين السلطات في الجزائر وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بشكل غير مسبوق، بعد رفض المصالح الإدارية الترخيص للحزب باستغلال قاعة عمومية لتنظيم نشاط سياسي، وتقدم وزارة العدل بطلب للبرلمان من أجل رفع الحصانة النيابية عن رئيسه حسبما حكمته.

ويزرت المصالح الإدارية محافظة العاصمة قرارها برفض الترخيص لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية باستغلال قاعة عمومية لتنظيم ندوة مكتبه الوطني، بالخسوف الصحية من وباء كورونا، على اعتبار أن القاعة المطلوبة لا تسع العدد المنتظر للحضور.

وذكر بيان محافظة العاصمة صدر الجمعة أن «رفض الترخيص يعقد الندوة الوطنية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، جاء بناء على افتقاد الطلب للبروتوكول الصحي المطلوب لاحترام إجراءات الوقاية الصحية المطبقة في البلاد لمواجهة وباء كورونا».

وجاء بيان محافظة العاصمة ليكرس حالة الاحتقان بين السلطة والحزب العلماني المعارض، في سياق تالسن متصاعد بينهما خلال الأيام الأخيرة،



ميليشيات تصعب السيطرة عليها

الوطنية، واعتبرت في بيان أصدرته الخميس أنها «حلقة جديدة من مسلسل التضييق المنهج على الحزب وتهديد صريح للتعددية السياسية في البلاد، لأن الحزب معتمد منذ مطلع التسعينات، وصارت مواقفه المعارضة مصدر إزعاج حقيقي للسلطة».

وتابع «نوابا السلطة تجاه المعارضة السياسية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لم تعد خفية بسبب المواقف الصريحة والواضحة التي يتبناها منذ بداية الانتفاضة السلمية للجزائريين في فبراير 2019، وأن سياسة الكيل بمكيالين صارت جلية في تعاطي السلطة بين المؤيدين والمعارضين لها».

ولفت الحزب إلى أنه منع في أكثر من مرة خلال المدة الأخيرة من تنظيم أنشطة، سواء كان بصفة انفرادية أو في إطار كتل البديل الديمقراطي الذي ينتمي إليه، في حين يتم الترخيص لأحزاب ومنظمات أخرى بتنظيم ندواتها وأنشطتها رغم الحظر المطبق على الأنشطة السياسية والمقافية بجهة وباء كورونا.

وكانت العديد من الأحزاب الموالية للسلطة أو المقربة منها، على غرار جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحتى جبهة القوى الاشتراكية قد سمح لها بتنظيم ندوات في

الوطنية، واعتبرت في بيان أصدرته الخميس أنها «حلقة جديدة من مسلسل التضييق المنهج على الحزب وتهديد صريح للتعددية السياسية في البلاد، لأن الحزب معتمد منذ مطلع التسعينات، وصارت مواقفه المعارضة مصدر إزعاج حقيقي للسلطة».

وتابع «نوابا السلطة تجاه المعارضة السياسية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لم تعد خفية بسبب المواقف الصريحة والواضحة التي يتبناها منذ بداية الانتفاضة السلمية للجزائريين في فبراير 2019، وأن سياسة الكيل بمكيالين صارت جلية في تعاطي السلطة بين المؤيدين والمعارضين لها».

ولفت الحزب إلى أنه منع في أكثر من مرة خلال المدة الأخيرة من تنظيم أنشطة، سواء كان بصفة انفرادية أو في إطار كتل البديل الديمقراطي الذي ينتمي إليه، في حين يتم الترخيص لأحزاب ومنظمات أخرى بتنظيم ندواتها وأنشطتها رغم الحظر المطبق على الأنشطة السياسية والمقافية بجهة وباء كورونا.

وكانت العديد من الأحزاب الموالية للسلطة أو المقربة منها، على غرار جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحتى جبهة القوى الاشتراكية قد سمح لها بتنظيم ندوات في